نظم المعلومات المحاسبية

الفصل الثاني

مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية

قوناغی سێیەم

بەشی ژمێریاری

2024-2023

تكملة فصل الاول

مثال رقم 1:(قياس قيمة المعلومات الإضافية في ظروف التأكد)

في إطار التحول من أسلوب التشغيل الحالي للنظام المحاسبي بشركة (هبة أحمد)إلى أسلوب أكثر كفاءة. أتيحت البيانات التالية والمتعلقة بالوفورات المتوقعة إذا تم التحول من الأسلوب الحالي لأي من الأساليب المقترحة (القيمة بالدينار)

البدائل	الوفورات المتوقعة
شراء الحاسب الالي	140000
استئجار الحاسب الالي	95000
مشاركة في حاسب الالي	150000

ولو تصورنا أن هناك معلومات إضافية تم الحصول عليها من خلال دراسة يقوم بها (يوسف أحمد حامد) من خلال مكتبه الاستشاري في مجال تصميم وتحليل النظم المحاسبية وهذه الدراسة تتكلف 4400 دينار وأتيح عنها الوفورات المتوقعة على النحو التالي:

البدائل	الوفورات المتوقعة كنتيجة للتحول
شراء الحاسب الالي	105000
استئجار الحاسب الالي	90000
مشاركة في حاسب الالي	115000

والمطلوب تحديد صافي قيمة المعلومات الإضافية وإبداء الرأي.

الحل:

أولا: قبل الحصول على المعلومات الإضافية من الواضح أن الاختيار سيكون في صالح البديل الخاص بشراء الحاسب الآلي حيث أنه يعطي أعلى وفورات متوقعة متمثلة في 140000 دينار.

ثانيا: في ضوء المعلومات الإضافية نجد أن الاختيار سيكون لبديل المشاركة في حاسب، ووفوراته المتوقعة 115000 دينار في حين أن ما كان سيتم اختياره قبل الحصول على المعلومات الإضافية تتمثل وفوراته المتوقعة الان في 105000 دينار

ثالثا: القيمة الإجمالية للمعلومات الإضافية = الوفورات المتوقعة للبديل المختار بعد الحصول على المعلومات – ما سيحققه الأن البديل الذي تم اختياره قبل الحصول على المعلومات.

أي أن القيمة الإجمالية: 115000–105000=10000 دينار

رابعا: صافي قيمة المعلومات الإضافية يمكن تحديدها بإستبعاد تكلفة الحصول على المعلومات الإضافية وذلك من القيمة الإجمالية للمعلومات الإضافية.

أي أن القيمة الصافية للمعلومات الإضافية = 10000–4400=5600 دينار.

خامسا: الرأي: حيث أن القيمة الصافية للمعلومات الإضافية ظهرت موجبة فهذا يعني أن الحصول على المعلومات الإضافية في صالح الوحدة (والعكس صحيح).

بمعنى آخر: إذا كانت الوحدة ستتحمل تكلفة أقل من القيمة الإجمالية للمعلومات الإضافية فقد تفضل الإدارة الحصول على المعلومات الإضافية، أما إذا كانت الوحدة ستتحمل تكلفة أكبر من قيمة المعلومات الإضافية فإنه طبقا للتكلفة والعائد قد يكون من المناسب عدم السعي في سبيل الحصول على تلك المعلومات.

ملاحظة : القيمة الإجمالية للمعلومات الإضافية تمثل أقصى قيمة يمكن أن تتحملها الوحدة الاقتصادية في سبيل الحصول على المعلومات الإضافية.

مثال رقم 2: قياس قيمة المعلومات الإضافية في ظروف المخاطرة

أتيحت البيانات التالية عن الوفورات المتوقعة نتيجة التحول من أسلوب التشغيل الحالي إلى أي من ثلاثة أساليب مقترحة (القيمة بالدينار):

المقترحة	الأساليب الوفورات المتوقعة في الظروف		
	الحسنة	العادية	السيئة
أ	37500	25000	20000
ب	30000	27500	23000
ج	27500	25000	19000

فإذا تصورنا أن الوفورات المتوقعة قد ظهرت بالصورة التالية كنتيجة للحصول على معلومات إضافية تتكلف 347 دينار من خلال دراسة علمية دقيقة قام بها مكتب د/ هبة أهمد للاستشارات المالية والمحاسبية.

المقترحة	الأساليب الوفورات المتوقعة في الظروف		
	الحسنة	العادية	السيئة
أ	32500	27500	17500
ب	45000	37500	12500
ج	30000	20000	7500

والمطلوب حساب صافي قيمة المعلومات الإضافية وإبداء الرأي، إذا علمت أن:

احتمالات الظروف الحسنة والعادية والسيئة قبل الدراسة على الترتيب 40٪،50٪،10٪ .

احتمالات الظروف الحسنة والعادية والسيئة بعد الدراسة على الترتيب 45٪،15٪،40٪.

الحل:

أولاً: يتم احتساب الوفورات المتوقعة لكل من البدائل الثلاثة قبل الحصول على المعلومات الإضافية وتظهر كما يلى:

أ = (37500* 40٪)+(25000*10٪)+(20000*50٪)=27500

ب= (30000* 40٪)+(27500*10٪)+(23000*50٪)=26250

ج= (27500* 40٪)+(25000*10٪)+(19000*50٪)=23000

ويتضح من ذلك أن البديل (أ) هو الأفضل لكونه يؤدي إلى أعلى وفورات متوقعة.

ثانيا: يتم احتساب الوفورات المتوقعة لكل من البدائل الثلاثة بعد الحصول على المعلومات الإضافية بنفس الطريقة حيث تظهر كما يلي:

أ = (32500* 45٪)+(27500*40٪)+(17500*15٪)=28250

ب= (45000* 45٪)+(37500*40٪)+(12500*15٪)=37125

ج= (30000* 45٪)+(20000*40٪)+(7500*15٪)=22625

ويتضح من ذلك أن البديل (اب) هو الأفضل حيث يحقق وفورات متوقعة قدرها 37125 في حين البديل أ الذي كان سيتم اختياره يحقق الآن وفورات متوقعة قدرها 28250 دينار.

ثالث: إجمالي قيمة المعلومات الإضافية = 37125 – 28250 = 8875

رابعا: صافي قيمة المعلومات الإضافية = 8875 –3475= 5400

خامسا: الرأي: يمكن الرجوع والاسترشاد بما ورد بالمثال السابق.

المبحث الأول: مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية

اولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

أنه نظام يتضمن مجموعة من الموارد البشرية والآلية التي تعد مسئولة عن تجميع Accumulate، وتبويب Classify ومعالجة Process ، وتحليل Analyze وتوصيل Communicate المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلي الأطراف الخارجية كالجهات الحكومية والدائنين وإلي إدارة المنشأة (٢).

أنه أحد النظم الفرعية لنظام المعلومات الإدارية ويتضمن مجموعة من الموارد البشرية والآلية التي تتوافر في الوحدة الاقتصادية والتي تعد مسئولة عن إعداد المعلومات المالية وتقديمها إلى مستخدميها سواء داخل الوحدة (الإدارة) أو من خارجها المساهمون والمستثمرون المقرضون والدائنون، العملاء، الأجهزة الحكومية مثل مصلحة الضرائب .... إلخ) في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات السليمة.

ثانيا: مصادر البيانات والمعلومات

مصادر البيانات والمعلومات – Sources Of Data and Information :

تتعدد البيانات والمعلومات المطلوبة تبعاً للأهداف الموضوعة وكيفية تحقيقها، وتتفاوت الحاجة إلى البيانات والمعلومات نتيجة لتباين أحجام المشروعات ودرجة تعقد مشاكلها، ويتم الحصول على البيانات والمعلومات عادة من مصدرين رئيسيين.

1- **المصادر الداخلية – Internal Sources :**

هي مصادر من داخل المنشأة يمكن أن تتوافر فيها البيانات والمعلومات فالأنشطة المختلفة داخل المنشأة تحتفظ في سجلاتها وتقاريرها بالبيانات الهامة والضرورية عن مجال العمل وتعتبر مرجعية هامة للإدارة في تقييم الأداء ووضع السياسات والخطط وتطويرها، ومن أمثلة البيانات الداخلية: البيانات التي تحتفظ بها إدارة الإنتاج عن أوامر الإنتاج ومستلزمات الإنتاج ومواصفات المنتجات ومعايير الأداة وكذلك البيانات التي تحتفظ بها إدارة المبيعات وإدارة المشتريات عن فواتير البيع، وفواتير المشتريات وما يرد بهما من بيانات عن جهة البيع، العميل الصنف البيانات عن الموردين والأسعار، وغيرها من الإدارات الداخلية الأخرى بالمنشاة التي تحتفظ بالبيانات كإدارة الشئون المالية، وإدارة المخازن وإدارة الأفراد وبمعالجة هذه البيانات تبعاً للمواقف الإدارية المختلفة التي تتطلبها حاجة المنشاة تصبح معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات. وتعكس المعلومات الداخلية عموماً صورة للوضع داخل المنشأة من حيث الضعف والقوة ، وهي أما أن تكون معلومات مالية بحتة، أو معلومات ظاهرة تشمل المشاركة في السوق والكفاية الإنتاجية، ومصادر القوة العاملة، أو معلومات عامة تشمل علاقة العمل.

2- **المصادر الخارجية – External Sources:**

هي المصادر التي يتم الحصول منها على البيانات والمعلومات من خارج نطاق المنشاة. وقد تمثل البيانات والمعلومات الخارجية، بيانات ومعلومات انشطة شبيهة لنفس نشاط المنشأة. وتنقسم مصادر البيانات والمعلومات الخارجية إلى مصادر اولية، ومصادر ثانوية على النحو التالي:

أولاً: المصادر الأولية Primary Sources: تعتبر البيانات والمعلومات من مصادر أولية، إذا كانت منشورة من قبل مصدرها الاصلي دون سواه، وعادة ما تفضل المصادر الأولية لكون البيانات والمعلومات بحالتها الحقيقية المعبرة عن واقع الاعمال ولم يطرأ عليها عمليات نقل، أو تحوير، أو حذف أو تلخيص هذا وتعتبر أهم المصادر الأولية للمعلومات هي عملية الملاحظة، والتجارب والبحث الميداني، بالإضافة إلى عامل التقدير الشخصي (مدى منفعة المعلومة للمستخدم).

ثانياً : المصادر الثانوية – Secondary Sources: تعد البيانات والمعلومات من مصادر ثانوية عند نشرها من قبل جهة غير جهتها الأصلية، وذلك سواء ان تم نقل البيانات والمعلومات وعرضها بحالتها الأولية كما سبق نشرها من قبل جهتها المصدرة، أو قد ادخل عليها تعديلات بالتلخيص، والحساب، والتبويب بما يغير من صورتها. ومن أمثلة المصادر الثانوية للبيانات والمعلومات، التقارير والنشرات الصادرة عن الغرف التجارية والبنوك وشركات التامين وكذلك الكتب والمجلات والجرائد، وذلك عند نشر البيانات والمعلومات عن مصادر أخرى أولية وعموما يجب على إدارة المنشاة أن تهتم بمصادر البيانات والمعلومات المختلفة، وأن تكون نبيهه في ذلك، فقد تهمل بعض المصادر لعدم ادراك أهميتها، أو عدم التفكير فيها الا عندما تنشأ بعض المشاكل، كذلك على الإدارة أن تكون قادرة على الإدراك والتنبؤ بالمشاكل المتوقعة الموجودة في المعلومات مثل مشاكل التحيز، والتأكد من ملائمة المعلومات أو افتقارها لذلك والى ماغير ذلك.

ثالثا: عملية معالجة البيانات

أصبحت المعلومات في المنشاة الحديثة عاملاً هاما من عوامل الإنتاج، إذ أنها تعتبر من أحد مدخلات المنشاة منظوراً إليها كنظام. هذه المعلومات تدخل في شكلها الأولي كبيانات خام تماماً كالمواد (الأولية وتخضع لعملية التحويل، ثم تخرج البيانات الخام في شكل جديد وهو معلومات صالحة للاستخدام في مجال اتخاذ القرارات أي تحقيق أهداف النظام المنشاة). فالمنشأة أصبحت تنتج المعلومات تماما كما تنتج السلع وتقدم الخدمات، ومن هنا تظهر أهمية المعلومات كقاعدة لأي نظام ناجح وفعال. وتعتبر المعلومات عنصراً ضرورياً في تسيير المنشاة، اذ لا يمكن للمنشاة اتخاذ قرار ما دون الاستناد إلى معلومات مفيدة عن ذلك، ولا يكفى توفير المعلومات والبيانات داخل المنشاة من اجل اتخاذ قرار معىن بل يجب استغلالها عن طريق المعالجة العلمية، حتى يكون القرار المتخذ على أساسها قرارا رشيدا يتيح الوصول إلى الهدف المرجو والمطلوب.

والشكل التالي يظهر وظيفة معالجة البيانات التي تعتبر الوظيفة المركزية لأي نظام للمعلومات.

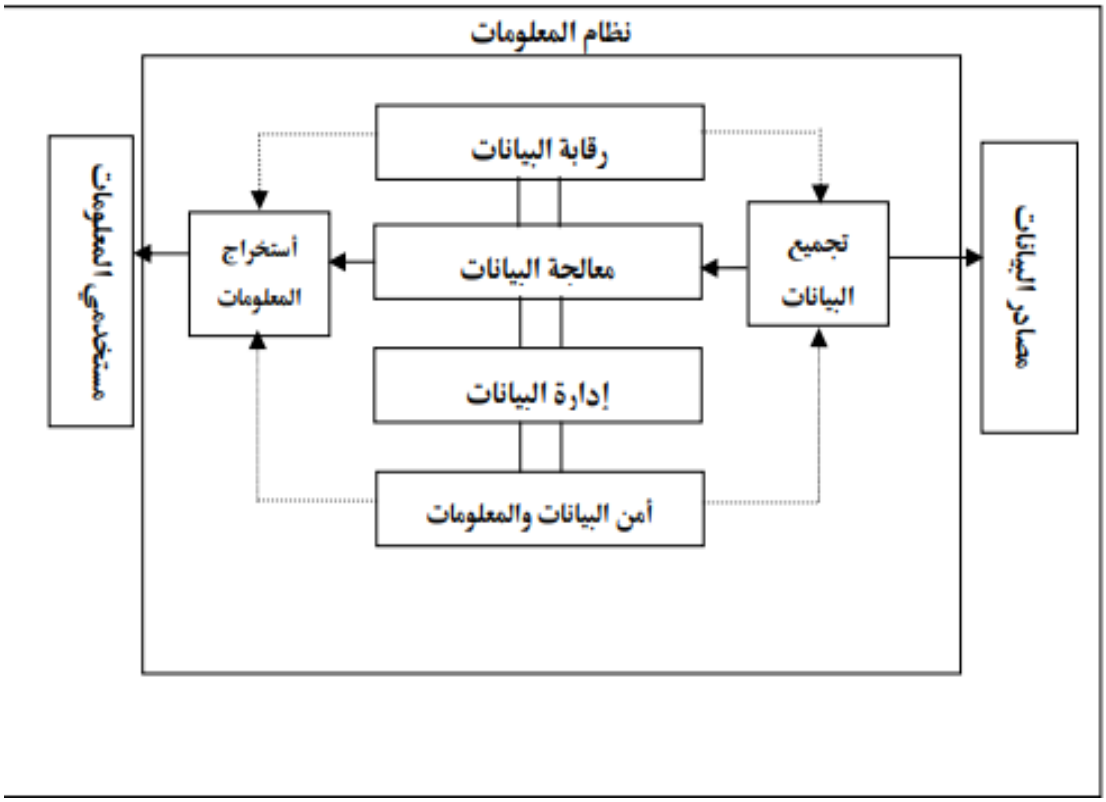

مما سبق يمكن **تعريف معالجة البيانات** على أنها مجموعة العمليات التي تجرى على البيانات للحصول على المعلومات التي تكون لها فائدة أكبر. وبغض النظر عن النواحي الفنية لإنتاج المعلومة من طرق المعالجة (يدوية أو كهروميكانيكية – أو الأسلوب الإلكتروني)، والتكاليف لهذه المعلومات، فإن هناك خطوات أو عمليات منطقية يمكن القيام بها لتحويل البيانات إلى معلومات، كما يمكن إنتاج المعلومات عن طريق أي من هذه العمليات بصفة مستقلة، أو عن طريق أي مجموعة منها، وتتمثل هذه العمليات فيما يلي:

1- التجميع – Collection :

تتمثل هذه الخطوة في تجميع البيانات المرتبطة بالأحداث المختلفة من مصادرها الأولية، سواء من خارج الوحدة الاقتصادية، أو داخلها، أو في صورة تغذية عكسية مثال ذلك: (تجميع فواتير البيع طلبات الشراء وغيرها).

2- التحقق من صحة البيانات – Verifying

يتم في هذه الخطوة التاكد من ان البيانات تم جمعها وتسجيلها بشكل صحيح، ومن امثلة ذلك، أن يقوم شخص بمراجعة عمل شخص أخر.

3- تشغيل البيانات – Data operating :

يشمل العمليات الرئيسية التالية:

أ – التصنيف Classification : يتم في هذه الخطوة فصل البيانات الخاصة بنشاط معين إلى أنواع مختلفة، بحيث يصبح كل نوع ذا معنى بالنسبة للمستخدم، وعلى سبيل المثال: يمكن تقسيم بيانات نشاط المخازن إلى بيانات

خاصة بإستلام البضائع، وأخرى بإصدار أوامر الشراء وكذلك قد يتم التصنيف بتجميع البيانات ذات الصفة المشتركة في مجموعة واحدة.

ب – الترتيب (الفرز) Sorting: يتم في هذه الخطوة وضع عناصر البيانات بترتيب معين (أي ترتيب البيانات في الملفات وفقا لأساس معين مثال ذلك، فقد يتم ترتيب البيانات الخاصة بحسابات العملاء وفقا لرقم حساب العميل ، أو ترتيب ملف المخزون طبقا لرقم الصنف.

ج– التلخيص Summarizing : يتم في هذه الخطوة إضافة مجموعة من البيانات وعرضها في تقرير واحد (أي الربط بين عناصر البيانات)، ويتم ذلك بإحدى الطريقتين، إضافة البيانات بصورة متتابعة (أسماء) الطلاب في الصف الثالث أ، والثالث ب، والثالث (ج)، وذلك لتحديد أسماء الطلاب في المرحلة الثالثة، أو الطريقة الثانية وهي تخفيض البيانات بشكل منطقي مثال ذلك من قائمة الطلاب السابقة يتم استخراج قائمة بأسماء طلاب الصف الثالث (ب) على حده.

د– إجراء العمليات الحسابية Calculating : يتم في هذه الخطوة اجراء العمليات الحسابية والمنطقية المطلوبة على البيانات حتى تصبح ذات قيمة اعلى مثل الجمع والطرح والضرب والقسمة، وخلاقه وعلى سبيل المثال، يحتاج الحتساب اقساط استهلاك الأصول الثابتة، أو مخصصات الديون المشكوك فيها إلى عمليات حسابية مختلفة.

هـ – المقارنة Comparison : تتمثل عملية المقارنة في اظهار أوجه الشبه أو الاختلاف بين مجموعات مختلفة من البيانات، فعلى سبيل المثال: قد تتم المقارنة بين البيانات الخاصة بالبضاعة المستلمة في كشف الاستلام وبين البيانات الخاصة بنفس البضاعة والموجودة بامر الشراء، حتى يتم التاكد من مطابقاتهم.

4- التخزين – Sharing :

يتم في هذه الخطوة وضع البيانات على وسيلة خزن معينة من اجل استرجاعها عند الحاجة إليها. على سبيل المثال، خزن البيانات أو حفظها على الورق وداخل ملفات أو خزن البيانات على الأقراص الممغلظة والذواكر الالكترونيه الأخرى التي تعمل من خلال الحاسوب.

5- استرجاع البيانات– Retrieval :

في هذه الخطوة يتم استرجاع البيانات المطلوبة التي سبق تخزينها، لإستخدامها أو الإجراء عمليات أخرى عليها.

6- إعادة إنتاج البيانات– Reproduction :

في هذه الخطوة يتم إعداد صورة إضافية من البيانات على وسيلة تخزين أخرى، أو على نفس الوسيلة التي تحتويها حاليا، مثال ذلك، إعادة انتاج البيانات الموجودة في وثيقة ورقية على وثيقة ورقية أخرى، أو على فلم أو على اقراص ممغنطة.

7- توصيل البيانات Communicating :

في هذه الخطوة يتم نقل البيانات من مكان إلى آخر بأي وسيلة ممكنة، مثال ذلك توصيل البيانات من الوسيط إلى المستخدم في شكل تقرير أو قد يحصل عليها المستخدم عبر شاشات مرئية في حالة استخدام الحاسب الإلكتروني. تمثل العمليات السابقة دورة معالجة البيانات التي تتحول من خلالها هذه البيانات إلى معلومات ذات معنى لقارئها، وبالتالي تفيد في اتخاذ القرارات. وتعد هذه العمليات بمثابة قواعد اساسية لإنتاج المعلومات في كافة الأنظمة المعلوماتية بما فيها النظم المحاسبية.

رابعا: المكونات نظام المعلومات المحاسبي

1- المدخلات – IN PUT:

بشكل عام هي المفردات التي تخضع لعمليات التحويل والتجهيز بغرض التوصل للنتائج المرغوبة. أما مدخلات نظام المعلومات فتتمثل في البيانات المادة الخام)، وهي عبارة عن بيانات تاريخية أو تقديرية عن عمليات الوحدة وعن أوجه العمل وطبيعة النشاط التي تزاولها هذه الوحدة، سواء كانت هذه البيانات متعلقة بالبيئة الداخلية، أو بالبيئة الخارجية. وقد تكون هذه البيانات مالية أو عينية، أوفي شكل نسب مثل عائد الاستثمار المحقق، أو نسب صافي أو إجمالي الربح، أو في شكل إحصائيات أخرى مختلفة.

2- المخرجات –OUT PUT:

هي النتائج التي يسعى النظام إلى تحقيقها، والتي يجب أن تتمشى مع الهدف أو الأهداف الأساسية من وجود النظام المعين للمعلومات وتتمثل مخرجات نظام المعلومات في المعلومات الناتجة عن النظام في الشكل والمضمون، اللذين تحتاجهما الإدارة والجهات الأخرى بغرض المساعدة في اتخاذ القرارات. وقد تكون هذه المعلومات مالية أو عينية، أو في شكل نسب، أو رسوم بيانية، أو مقارنات، أو معادلات رياضية.

3- عمليات التشغيل أو التحويل Processing:

تمثل هذه الخطوة الجانب الفني في النظام، حيث تشتمل على كيفية تحويل المدخلات (البيانات) إلى المخرجات (المعلومات) المطلوبة ، من خلال عمليات المعالجة المنطقية وغيرها من الأساليب التي تتخذ لتحويل البيانات إلى معلومات ، سواء بصورة بدوية، أو من خلال تقنية الحاسوب، التي تعطي نتائج أفضل في هذا الشأن.

4- أدوات الرقابة – Controls :

وتهدف هذه الأدوات إلى التحقق من أن النتائج النهائية تتمشى مع الخطط الموضوعة مسبقا.

5- الاتصال العكسي أو التغذية العكسية – Feed Back :

يهدف هذا العنصر كمعلومات مركدة إلى توفير أداة إرشادية وتصحيحية الأنشطة التحويل، وعمليات التشغيل وإعداد التقارير عن حالات الرقابة، وكذلك يعمل على تفسير النتائج. أي أن التغذية العكسية هي عبارة عملية تصحيح الانحرافات أو الأخطاء، التي تعتري عمل النظام وهي أشبه ما تكون بالرقابة الذاتية، للتأكد من مدى فعالية

وكفاءة النظام في تحقيق الأهداف وتلبية احتياجات البيئة التي يعمل في إطارها. و الشكل التالي يوضح المكونات أو العناصر الأساسية لنظام المعلومات

خامسا: مقومات نظام المعلومات المحاسبي

حتى يحقق نظام المعلومات المحاسبي أهدافه ووظائفه بنجاح يتطلب توافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تساعد في ذلك، وتتضمن مقومات نظام المعلومات المحاسبي ما يلي:

1- **المستندات Documents** : تمثل المستندات الدليل الموضوعي والمصدر الأساسي لإثبات المعاملات في سجل الوحدة الاقتصادية. وتنقسم المستندات حسب مصدرها إلى:

أ- **المستندات الداخلية Internal Documents** : وهي تلك المستندات التي تنشأ دخل الوحدة، بمعنى أنه يتم تصميمها داخلياً وذلك للاستخدام داخل أو خارج الوحدة مثل إذن صرف المواد والمستلزمات التي توجه لإدارة المخازن أو كشوف المرتبات والأجور أو فواتير البيع وإيصالات توريد النقدية إلى البنك.

ب – **المستندات الخارجية External Documents** : وهي تلك المستندات التي ترد للوحدة من مصادر خارجية كالموردين والبنوك والعملاء والهيئات الحكومية، وطالما أن هذا النوع من المستندات يرد للوحدة من وحدة أو جهة أخرى فلا دخل للوحدة الاقتصادية المستلمة لهذه المستندات في تصميم المستند.

وتجدر الإشارة إلى أن المستندات يتم تداولها من خلال دورة محددة تعرف بالدورة المستندية وهي : تمثل المسار الذي يسلكه المستند منذ إعداد أو إستلام الوحدة له حتى يتم حفظ المستند أو صورته. ومن الجدير بالذكر أن الدورة المستندية لأي عملية يمكن أن يتم توضيحها من خلال ما يعرف بخرائط تدفق المستندات، والتي تعتبر على سبيل التمثيل المرسوم لخط سير المستندات وذلك لعملية معينة.

2- **الدفاتر والسجلات المحاسبية: Accounting Records :**

تعتبر الدفاتر والسجلات المحاسبية بمثابة الوعاء المستخدم لمعالجة البيانات التي تحتويها المستندات، حيث يتم إجراء العمليات المحاسبية من إثبات وترحيل وعرض وتلخيص وكذلك العمليات الحسابية كالجمع والطرح والترصيد.

وتنقسم الدفاتر والسجلات بصفة عامة إلى:

أ – **مجموعة دفاتر اليومية:** سواء كانت يومية عامة أو يوميات تحليلية وفرعية حسب الطريقة المتبعة (إيطالية فرنسية / إنجليزية أمريكية ويتم الإثبات في هذه المجموعة من واقع المستندات المؤيدة للعمليات والأحداث التي تتم داخل الوحدة.

ب – **مجموعة دفاتر الأستاذ:** سواء كانت أستاذ عام أو أستاذ فرعي وذلك أيضاً حسب الطريقة المحاسبية المتبعة، ويتم الإثبات في هذه المجموعة من واقع صور المستندات أو الترحيل المباشر من اليوميات أو الدفاتر الأخرى.

ج– مجموعة السجلات الأخرى: حيث قد تستخدم الوحدة الاقتصادية مجموعة من السجلات التحليلية والإحصائية الأخرى يثبت بها كافة البيانات الإضافية التي تعتبر لازمة لدراسة نتائج الوحدة ومقارنتها وتحليلها مما يساعد في حل المشاكل الإدارية وغيرها، وهذه السجلات تختلف من وحدة لأخرى حسب الغرض وطبيعة النشاط.

3- دليل الحسابات Chart of Accounts:

ودليل الحسابات عبارة عن قائمة تفصيلية تشمل كافة الحسابات الإجمالية والفرعية من تبويبها وترميزها بالأسلوب العلمي الذي يتلاءم مع طبيعة الوحدة الاقتصادية وطبيعة نشاطها. بمعنى آخر يعتبر دليل الحسابات بمثابة قائمة خاصة لكافة حسابات الوحدة مبوبة في مجموعات متناسقة مع نوع النشاط وحجم الوحدة.

ويمر إعداد دليل الحسابات بعدة خطوات نوجزها فيما يلي:

ا – حصر وتحديد كافة الحسابات المتعلقة بالوحدة محل إعداد دليل الحسابات.

ب – تصنيف الحسابات وتبويبها في مجموعات متجانسة، حيث يمكن تبويب الحسابات حسب إرتباطها بالقوائم المالية إلى:

- حسابات تظهر بقائمة نتيجة الأعمال حيث يمكن تقسيمها إلى حسابات خاصة بالإيرادات وأخرى خاصة بالمصروفات.
- حسابات تظهر بقائمة المركز المالي وتلك يمكن تقسيمها إلى حسابات خاصة بالأصول وأخرى خاصة بالإلتزامات.

ج – ترميز الحسابات أو ترقيمها:

يقصد بالترميز إعطاء رموز معينة أرقام، أو حروف، أو مزيج منهما للحسابات بحيث يسهل التعرف على اسم الحساب والمجموعة التي تتضمنه هذا ويعتبر الترميز أداة مفيدة للغاية في تشغيل البيانات المحاسبية، ومن ثم فإن أهمية الترميز لنظام المعلومات المحاسبي تتمثل في:

- يسهل الترميز من عملية جمع وتسجيل وترحيل البيانات المحاسبية.
- يسهل الترميز من عملية إسترجاع البيانات والمعلومات – خاصة مع استخدام الحاسب الآلي – بهدف إعداد القوائم والتقارير المالية التي يخرجها نظام المعلومات المحاسبي للاستخدام الخارجي.
- يساعد الترميز في تخزين البيانات والمعلومات في الملفات والأجهزة فيقلل كثيراً من المساحة المطلوبة للتخزين، كما يحافظ على وقت تشغيل الحاسب الآلي.

4- التقارير Reports :

تمثل التقارير الركيزة الأساسية في عمليات الرقابة وتقييم الأداء وكذلك إتخاذ القرارات مما يجعل من الضروري تناسب تلك التقارير للمستوى الإداري المقدمة إليه وكذلك تناسبها مع من تقدم إليه من خارج الوحدة.

المبحث الثاني:البيانات والمعلومات المحاسبية

اولا: تعريف المحاسبة

المحاسبة هي عملية تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة من تلك البيانات في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي هذه البيانات.

كما قدمت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) تعريفات في سنوات مختلفة تبين أهمية المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات على النحو التالي:

١٩٦٠م المحاسبة هي عملية تحديد وقياس ومعالجة المعلومات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الرشيدة من قبل مستخدمي هذه المعلومات.

١٩٦٦م المحاسبة هي عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تكوين رأى مستنير واتخاذ القرارات اللازمة.

وفي عام ١٩٧٥م قدمت جمعية المحاسبة الأمريكية تعريف جديد آخر، تم فيه إعادة تحديد هدف المحاسبة على أنه توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي إذا تم توفيرها على هذا النحو سوف تحقق مزيداً من الرفاهية الاجتماعية.

ثانيا: مفاهيم البيانات والمعلومات المحاسبية

مفهوم البيانات المحاسبية

اختلف الكتاب فيما بينهم حول تحديد المقصود بالبيانات المحاسبية، وهناك وجهتي نظر مختلفتين في تحديد ماهية البيانات المحاسبية،

فوجهة النظر الأولى. تنظر إلى البيانات المحاسبية على انها التي تنشأ من العمليات للمشروع أو المنشأة (شراء تخزين بيع أو غيرها)، أي تحدث نتيجة لحدوث قرار يترتب عليه حدوث تحرك مالي، سواء كان لداخل المشروع أو خارجه. وطبقاً لهذه الوجهة تقسم البيانات المحاسبة إلى بيانات محاسبية بحته وبيانات غير محاسبية وبالتالي تقتصر البيانات المحاسبية على البيانات المالية التي تنشأ من عمليات المشروع أو المنشأة فحسب.

أما وجهة النظر الثانية فترى أن مفهوم البيانات المحاسبية لا يقتصر على القيم النقدية، بل يتسع ليشمل البيانات الكمية سواء كانت مالية أو عينية، وسواء كانت متعلقة بأحداث تمت في الماضي أو الحاضر أو توقعات عن المستقبل، ولا يجب أن تكون مجرد بيانات مالية للمشروع فقط.

مفهوم المعلومات المحاسبية

(1) المعلومات المحاسبية على أنها تشير إلى المعلومات المكتوبة التي قد ترد في التقارير المالية الكاملة أو الجزئية كقائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وقائمة تدفق الأموال.

(٢) آخر المعلومات المحاسبية على أنها كل المعلومات الكمية والوصفية التي تهتم بالقيم الاقتصادية والتي تم تشغيلها وعرضها عن طريق نظام للمعلومات في القوائم المالية الخارجية وفي خطط وتقارير التشغيل الداخلية.

ثالثا: احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية

احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية The Needs for Accounting Information Users:

ينقسم مستخدموا المعلومات المحاسبية بصفة أساسية إلى مجموعتين رئيسيتين المستخدمون **الداخليون والمستخدمون** الخارجيون، وتختلف احتياجاتهم من مجموعة إلى أخرى، وحتى داخل المجموعة الواحدة تختلف تلك الاحتياجات حسب اهتمامات كل من أفرادها ومستواه الإداري، وهو ما سيتم تناوله فيما يلي:

أولاً: المستخدمين الداخليين – Internal Users:

يقصد بالمستخدمين الداخليين للمعلومات ،المحاسبية رجال الإدارة بمستوياتهم المختلفة داخل المنشأة، وتختلف حاجاتهم للمعلومات المحاسبية من حيث مكوناتها ودرجة الاجمال والتفصيل فيها والدقة والشمول، والبعد الزمني والتوقيت تبعا للعديد من العوامل أهمها:

أ. نوعية القرار المراد اتخاذه:

حيث تعد المعلومات المحاسبية في هذه الحالة بناء على دراسة القرار المراد اتخاذه فقد يكون قراراً متعلقاً بالتخطيط، أو الرقابة، أو قرارات قصيرة الأجل وطويلة الأمد، وغيرها من أنواع القرارات المتعددة المواقف، وتبقى الموجة للمعلومات المحاسبية هنا على حسب طبيعة القرار المراد اتخاذه.

ب المستوى الإداري:

حيث تختلف حوجة المستخدم الداخلي للمعلومات المحاسبية باختلاف مستواه الإداري، ما اذا كان يقع في نطاق الإدارة العليا أم الوسطى، أو في موقع الإدارة التنفيذية المباشرة. ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة المهام الموكلة لكل مستوى إداري، ونوعية القرارات التي يتخذها. فعلى سبيل المثال، تختص الإدارة العليا باتخاذ القرارات طويلة الاجل المتعلقة بتحديد الاهداف للاعوام القادمة ووضع السياسات التي تؤمن تحقيق تلك الاهداف، وما يتطلبه ذلك من الدخول في عقود طويلة الأمد. اما رجال الإدارة الوسطى فتنصب اهتماماتهم إلى اتخاذ القرارات التشغيلية، التي تتخذ لوضع الخطط الفنية والرقابة على تنفيذها وصولاً للأهداف العامة المحددة من قبل الإدارة العليا. ومن ناحية ثالثة تشترك الإدارة الوسطى والإدارة المباشرة في اتخاذ القرارات التنفيذية التي تعالج المواقف القرارية التي تحدث أثناء

مزاولة العمل اليومي، وهي قرارات متكررة في العادة باسلوب نمطي وشير وهذا القواعد وإجراءات روتينية تتبع كلما واجه المسئول موقف قراري متكرر.

ثانياً : المستخدمين الخارجيين – External Users

يقصد بالمستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية، الأطراف الخارجية ذات الاهتمام بصورة أو بأخرى بالمنشأة وما تزاوله من أنشطة. وتتمثل الأطراف الخارجية بصفة أساسية في المستثمرين الحاليين الملاك)، المستثمرين المتوقعين البنوك، الموردين العملاء الأجهزة الحكومية، وعموم الجمهور كالباحثين والمستشارين الماليين والاقتصاديين وغيرهم. وعادة ما ينبع إهتمام تلك الأطراف بالمنشاة من وجود بعض المصالح المشتركة معها، يترتب عليها ضرورة اتخاذهم ما يلزم من قرارات لتنظيم العلاقة. وبصفة أساسية تستمد الاطراف الخارجية احتياجاتها من المعلومات، والتي تختلف باختلاف نوعية المصالح المشتركة بين أي منهم والمنشأة من القوائم المالية المنشورة ذات الغرض العام وهي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، بالإضافة إلى بعض التقارير الخاصة التي تقدم الأطراف معينة مثل تقرير مجلس الإدارة الذي يعرض على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، والتقارير التي تقدم للجهات الحكومة ولهذه التقارير أهميتها التي تتمثل في الآتي: توفر المعلومات المختصة بفائدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين البنوك الدائنين وغيرهم أي ترشيد القرارات الاستثمارية توفر المعلومات التي تفيد الاطراف الخارجية في تحديد قيمة ووقت عائد الاستثمار واحتمالات تحققه، وتقييم هذه الاستثمارات في مجال الأوراق المالية بالإضافة إلى تقدير قيمة ووقت احتمال تدفقاتهم النقدية الناتجة عن المصالح المشتركة مع المنشأة.

توفر المعلومات المفيدة عن الموارد والالتزامات سواء كانت لملاكها أو للغير، بالإضافة إلى المعلومات عن النتائج المترتبة على معاملات المنشأة والأحداث والظروف الاقتصادية التي تؤدي إلى حدوث تغيرات في هذه الموارد.

رابعا: الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية

أولا:الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية :

1-الملائمة :

هي إحدى الخصائص الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لصنع القرار ، هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين ليس لديه علم مسبق بهذه المعلومات ولكي تكون المعلومات ملاءمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية وهي:

❖ **القيمة التنبوية:**

يجب ان تؤدي المعلومات الى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل او ان تؤدي هذه المعلومات الى تعزيز او تصحيح توقعاته الحالية

و خاصية القدرة التنبؤية ليس معناها ان تكون الأرقام المحاسبية في ذاتها تنبؤات عن نتائج الإحداث في المستقبل وانما كل مايقصد بها انه في الامكان الاعتماد عليها كأساس لعمل التنبؤات اللازمة من قبل متخذ القرار.

❖ **القيمة التوكيدية :**

ويقصد بها مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت هذه التوقعات .على سبيل المثال، عندما يصدر الشركة ما معلوماته المالية في نهاية العام، فإنه يؤكد أو يغير التوقعات السابقة (أو الحالية) استنادا إلى التقييمات السابقة. ويترتب على ذلك أن القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية مترابطة. على سبيل المثال، تساعد المعلومات حول المستوى الحالي وهيكل أصول ومطلوبات شركة للمستخدمين على التنبؤ بقدرتهم على الاستفادة من الفرص والرد على المواقف السلبية. وتساعد المعلومات نفسها على تأكيد أو تصحيح توقعات المستخدمين السابقة بشأن تلك القدرة.

❖ **الاهمية النسبية:**

وهي خاصية حاكمة لكافة الخصائص النوعية ويعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية أو نوعية أو على خليط منهما معاً ، وتدور الاعتبارات الكمية على التساؤل التالي :

هل البند كبير لدرجة أنه يؤثر على اتجاه القرار الذي يتوصل اليه مستخدم التقارير المالية ؟

وفيما يتعلق بالجوانب النوعية لاختبار الاهمية النسبية فانه يمكن القول بصفة عامة بأن البند يعتبر ذو أهمية اذا ادى حذفه أو الافصاح عنه بصورة محرفة الى التاثير على متخذ القرار ولذلك فان التطبيق العملي لاختبار الاهمية يستلزم تحديد المستوى الفاصل الذي يعتبر نقطة الفصل بين المهم وغير المهم .

2- العرض الصادق:

يعني أن الأرقام والأوصاف تطابق ما كان موجودا بالفعل أو حدث. و**العرض الصادق** هو ضرورة لأن معظم المستخدمين معلومات المحاسبية ليس لديهم الوقت ولا الخبرة لتقييم المحتوى الواقعي للمعلومات. على سبيل المثال، إذا كان قائمة الدخل لشركة ما يبلغ مبيعات 180،300 مليون دولار عندما كانت مبيعاته 155،399 مليون دولار، فإن قائمة الدخل يفشل في تمثيل كمية المبيعات السليم.ولكي يكون العرض الصادق،ويجب أن تكون المعلومات كاملة، محايد، وخالية من الأخطاء المادية:

❖ **الاكتمال:**

يعني أن يتم تقديم جميع المعلومات الضرورية لتمثيل والعرض الصادق، ويمكن أن يؤدي الإغفال او حذف إلى أن تكون المعلومات خاطئة أو مضللة، وبالتالي لا تكون مفيدة لمستخدمي التقارير المالية.

❖ **الحيادية:**

يعني أن الشركة لا يمكن تحديد المعلومات لصالح مجموعة واحدة من الأطراف المعنية على آخر. وايضا يقصد بحيدة المعلومات تجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في إتجاه معين.

و خاصية الحيادية ذات أهمية على مستويين :

1- مستوى الأجهزة المسؤولة عن تنظيم السياسة المحاسبية وبصفة خاصة وضع معايير المحاسبة.

2- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

❖ محررة من الاخطأ:

عنصر معلومات خال من الخطأ سيكون أكثر دقة (صادق) لتمثيل بند مالي. على سبيل المثال، إذا كانت الشركة خاطئة في خسائر قروضها، فإن معلوماتها المالية مضللة وليست عرض الصادق لنتائجها المالية. ومع ذلك، فإن العرض الصادق لا يعني التحرر التام من الخطأ. ويرجع ذلك إلى أن معظم تدابير إعداد التقارير المالية تتضمن تقديرات بأنواع مختلفة تحت حكم الإدارة.

ثانيا – الخصائص المعززة:

ويعد مكملا للخصائص النوعية الأساسية.

1- امكانية المقارنة:

تتيح للمستخدمين المعلومات التعرف على أوجه التشابه والاختلاف الحقيقية في الأحداث الاقتصادية بين الشركات، وتاريخيا، فإن حساب المعاشات التقاعدية في اليابان يختلف عن المعاشات التقاعدية في الولايات المتحدة. وفي اليابان، سجلت الشركات عموما رسوما ضئيلة على الدخل لهذه التكاليف. سجلت الشركات الأمريكية تكاليف المعاشات التقاعدية عند تكبدها. ونتيجة لذلك، من الصعب مقارنة وتقييم النتائج المالية لشركة تويوتا أو هوندا لشركة جنرال موتورز أو فورد. يمكن للمستثمرين إجراء تقييمات صحيحة فقط إذا توفرت معلومات قابلة للمقارنة. فالمعلومات المحاسبية الخاصة بشركة معينة تكون مفيدة اذا امكن مقارنتها مع معلومات السنوات السابقة للشركة نفسها ، هذا من جهة ومع المعلومات الخاصة بالشركات الاخرى.

2- امكانية التثبيت (التحقق):

وجود اتفاق او بصورة ادق وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس بانهم يتوصلون الى نفس النتائج فاذا وصلت اطراف الخارجية (محاسبون اخرون او

مدققون مستقلون) الى نتائج مختلفة فهذا دليل على ان معلومات القوائم المالية غير قابلة للتحقق او تثبيت وبالتالي لايمكن الاعتماد عليها فهي لا تتمتع بخاصية الموثوقية.

القدرة على التثبت من المقاييس و القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

يقصد بالأولى أنه يمكن بصورة مباشرة إقامة الدليل على صحة القياس كما في حالة تحقيق سعر شراء بعض عناصر الأصول .

أما النوع الثاني فيقصد به أن القدرة على التثبت من المعلومات لايمكن إلا بطريقة غير مباشرة كما في حالة تحقيق الأرقام الخاصة باستهلاك الأصول الثابتة . هذا النوع الثاني من التثبت غالباً مالا يتفق مع خاصية الصدق في التعبير.

3- التوقيت:

ويقصد بها توفير المعلومات في حينها , فمن البديهي انه اذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة اليها فلن يكون لها تأثير على الحدث او القرار، معنى ذلك انه يجب توفير المعلومات المحاسبية قبل ان تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

وبالتطبيق في مجال التقارير المالية هناك جانبان لخاصية التوقيت الملائم :

أ- دورية التقارير، بمعنى طول او قصر الفترة الزمنية التي يلزم إعداد التقارير عنها.

ب- المدة التي تنقضي بين نهاية الفترة المالية التي تعد عنها التقارير وبين تاريخ إصدار هذه التقارير وإتاحتها للتداول .

وقد يكون من المفيد أحياناً التضحية بشئ من الدقة الحسابية ودرجة عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب .

4- القابلية للفهم:

ان تصنيف وتمييز وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز يجعلها مفهومة.

القيود على المعلومات (التكلفة):

ان هذا الاختبار يمثل قيداً رئيسياً على انتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية. والقاعدة العامة هي أن المعلومات المحاسبية لا يجب انتاجها وتوزيعها إلا اذا زادت منفعتها على تكاليفها.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق FASB

مجلس معايير المحاسبة المالية